

Distr.: General
11 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا - مقدمة

- ١ - بعد تقديم تقرير الأمين العام، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أحالت الجماهيرية العربية الليبية وغواتيمالا مساهمتهما، المؤرختين ١٨ تموز/يوليه و ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ على التوالي.
- ٢ - وتوجز هذه الوثيقة المعلومات الواردة من الجماهيرية العربية الليبية وغواتيمالا.

ثانيا الرود الواردة من الحكومات

الجماهيرية العربية الليبية

- ٣ - إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ترى أن مسألة "حقوق الإنسان والتنوع الثقافي" تتعلق بمسألة جوهرية تم في آن واحد حقوق الإنسان والعلاقة بين الثقافات، بما لها من تأثير مباشر على قضايا السلم والتنمية والتعاون على المستوى العالمي.

* A/55/150 و Corr.1 و 2.

- ٤ - وهي تقدر تقديرا عاليا أهمية صون التنوع الثقافي والحفاظ على الهوية الثقافية لكل الشعوب وأهمية التعايش بين الثقافات على أساس من الحوار الإيجابي والاحترام المتبادل.
- ٥ - وهي تحترم كذلك كل الثقافات الأخرى وتيسر للأجانب، بموجب تشريعاتها الوطنية ووفق المواثيق الدولية السارية فيها، ممارسة كافة حقوقهم الثقافية، بما فيها ممارسة شعائر أديانهم.
- ٦ - وهي تؤكد دائما على عدم تجزؤ حقوق الإنسان وعلى أن حقوق الإنسان الثقافية، التي تضمن الحق في التميز الثقافي، لا تقل أهمية عن الحقوق الأخرى السياسية والاقتصادية والمدنية.
- ٧ - واعترافا بأهمية التنوع الثقافي كمصدر إثراء للتراث الإنساني دعت الجماهيرية العظمى من أجل قيام وحدة أفريقية ناجزة تنطلق من وعي كامل بالتنوع اللغوي والديني والإثني للقارة الأفريقية.
- ٨ - إلا أن الجماهيرية العظمى تجد نفسها منتمية إلى الثقافات المهددة في هذا العصر: ذلك أن منطق الهيمنة (العسكرية والسياسية والاقتصادية)، والتفاوت الكبير بين شعوب الأرض ودولها، والانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية، والإمكانات الهائلة لتقنيات الاتصالات والمواصلات ونقل وتلقي المعلومات، والتفوق الساحق لوسائل الإعلام الرأسمالية المركزة التي تنطق بلسان ثقافة واحدة، كل ذلك يهدد أغلب ثقافات العالم بالطمس أو التشويه أو التهميش لصالح نمط ثقافي واحد، هو النمط السائد في وسائل الإعلام العالمية: الثقافة الغربية والأمريكية.
- ٩ - ومن شأن ذلك، بالإضافة إلى تهديد التنوع الثقافي للبشرية أن يؤجج مشاعر العداة وكل أشكال التطرف، ويفتح المجال لترسيخ ثقافات المواجهة ويغلق الباب في وجه ثقافة السلام. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون هناك احترام كامل ومجد لحقوق الإنسان في إطار احترام الخصوصيات القومية والثقافية والدينية والتاريخية المختلفة.
- ١٠ - لذلك ترى الجماهيرية العظمى أن أي موقف إزاء حقوق الإنسان والتنوع الثقافي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:
- (أ) أن حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة وتتكامل فيما بينها؛
- (ب) ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية عند التعامل مع حقوق الإنسان؛
- (ج) تهيئة الظروف المناسبة للشعوب لكي تتمكن من القضاء على مظاهر التخلف كالمرض والفقر والجهل؛

- (د) العمل على خلق بيئة دولية خالية من عقد الخوف من الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية ووسائل الدمار الشامل، من أجل ضمان ازدهار العلوم وارتقاء الفنون والآداب؛
- (هـ) حق كل أمة أو شعب أو جماعة ثقافية في ممارسة ثقافتها وفي تطويرها ونقلها عبر الأجيال هو أحد حقوق الإنسان الجماعية، وهو جزء من حق الشعوب في تقرير مصيرها؛
- (و) إعطاء مزيد من الاهتمام للثقافات المهمشة والمهددة بما يضمن استمرارها؛
- (ز) استخدام التقدم التقني في مجالات الاتصالات كأداة لتيسير التعاون بين الأمم والحوار بين الثقافات والحفاظ على الهويات وبالتالي تدعيم التنوع الثقافي.
- ١١ - ولجابهة المخاطر الرئيسية التي تواجه التنوع الثقافي المحددة في الفقرة ٣ أعلاه، تدعو الجماهيرية العظمى إلى توافق المجتمع الدولي على:
- (أ) احترام المواثيق والمبادئ والأعراف والقوانين المتفق عليها لدى المجتمع الدولي، التي تحفظ للشعوب هويتها وخصائصها وتنوعها وتميزها الثقافي والفكري والعقدي والسياسي والاجتماعي ()؛
- (ب) رفض أي تمييز يقوم على اختلاف اللون أو الجنس أو الدين أو الانتماء الثقافي؛
- (ج) عدم فرض القبولية أو التأطير أو التوجهات الثقافية المرسومة من طرف واحد؛
- (د) حل النزاع الثقافي والتصادم الحضري ()؛
- (هـ) تحرير الثقافة من الاعتبارات التجارية؛
- (و) إنشاء آليات للتواصل والحوار والثقافة على المستويات الوطنية وفي إطار العلاقات الثنائية بين الدول وبين المؤسسات الثقافية، وكذلك في إطار المنظمات الدولية، وتشجيع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال الحوار الثقافي.
- ١٢ - وعلاوة على ذلك، ترى الجماهيرية العظمى أنه يجب تجنب أي تعسف في تطبيق احترام التنوع الثقافي. وينبغي ألا يستغل مفهوم التنوع الثقافي كمبرر للتدخل في شؤون الدول الأخرى وعدم التذرع بالمحافظة على الخصوصية الثقافية من أجل تقييد الحق الفردي والجماعي للإنسان في حرية التعبير وحرية تلقي معلومات كاملة ().

غواتيمالا

١٣ - يسلم دستور الجمهورية لعام ١٩٨٥ بوجود فئات عرقية وبالحق في الهوية الثقافية. وازداد تعزيز هذا التسليم بالبدء في عملية السلام في غواتيمالا. ومن الضروري أن يذكر في هذا الصدد، الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق الشعوب الأصلية، الموقعة في آذار/مارس ١٩٩٥. وعن طريق ذلك الاتفاق، اعترفت غواتيمالا للمرة الأولى بأن الأمة الغواتيمالية متعددة الأعراق، ومتعددة الثقافات ومتعددة اللغات: فدولة غواتيمالا تقطنها ٢٤ جماعة عرقية تتكلم ٢٤ لغة.

١٤ - ومن المهم أن يذكر أن الحكومة الحالية قد أدرجت موضوع السكان الأصليين كأحد المواضيع الرئيسية في خطة الحكومة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وتجدد الإشارة أيضا إلى البيان الذي أدلى به رئيس الجمهورية في كانون الثاني/يناير، الذي شدد فيه على ما يلي:

”يجب علينا جميعا نحن الغواتيماليين أن نعاهد أنفسنا على تطوير الدولة الحالية المتحيزة عرقيا وتحويلها إلى دولة ديمقراطية، وهي الدولة التي تنبذ الشعوب الأصلية، وتعوق التنوع الثقافي، وتضطهد من يظهرون هويتهم، وتخرس من يعبرون عن أنفسهم بلغتهم الخاصة بهم“.

١٥ - ومن خلال البيان السالف الذكر، شجع رئيس الجمهورية التنمية الكاملة للشعوب الأصلية، والقضاء على العنصرية والتمييز، بما في ذلك مسألة المشاركة في نظام الحكم الحالي.

١٦ - وقد واجهت دولة غواتيمالا بعض العقبات في عملية إرساء الأسس لدولة متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات ومتعددة اللغات. فبدأت في بدء، كانت هناك عملية إجراء إصلاحات دستورية من خلال آلية التشاور مع السكان، وهي العملية التي اضطلع بها في أيار/مايو ١٩٩٩ في إطار اتفاقات السلام. ولسوء الحظ، فإن عملية التشاور هذه، التي تناولت الإصلاحات الهامة المتصلة بمسائل السكان الأصليين، باءت بالفشل، ويرجع ذلك جزئيا، كما بينت الدراسات فيما بعد، إلى أن الشعب في ذلك الوقت لم يكن قد تكيف بعد على النحو الصحيح مع اتفاقات السلام، وكذلك لأن أولويات المواطنين كانت تركز على مواضيع أخرى، مثل الأمن وتحسين اقتصاد أسرهم المعيشية.

١٧ - وتشمل الإصلاحات الدستورية المعتمز إجراؤها، في جملة أمور، إجراء تعديلات على المادة ١ (حماية الفرد)، والمادة ٦٦ (حماية الفئات العرقية)، و المادة ٧٠ (القانون الخاص)، والمادة ١٤٣ (اللغة الرسمية)، والمادة ٢٠٣ (استقلال الفرع القضائي وسلطة الحكم)، والتسليم بالتنوع الثقافي للمجتمع الغواتيمالي وتعزيز ذلك التنوع. ويتضمن الإصلاح المقترح، على سبيل المثال، الإشارة إلى الطابع المتعدد الثقافات والمتعدد الأعراق والمتعدد اللغات لدولة غواتيمالا في إطار وحدة الدولة وسلامة أراضيها؛ والاعتراف باللغات الأصلية العديدة واحترامها وتشجيعها، إلخ.